

Distr.: General
29 June 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى القرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الأربعين، المعقود في أديس أبابا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الذي أنشئ بموجبه فريق عامل دولي لمساعدة حكومة كوت ديفوار على تنفيذ برنامجها وتعزيز وتدعيم آليات المتابعة القائمة.

ومرفق طيه نص البيان الصادر عن الفريق العامل الدولي في ختام اجتماعه الوزاري الثامن بأبيدجان في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا البيان.

(توقيع) كوفي ع. عنان



البيان الختامي للاجتماع الوزاري الثامن للفريق العامل الدولي المعني بكوت ديفوار

أبيدجان، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١ - انعقد الاجتماع الوزاري الثامن للفريق العامل الدولي في أبيدجان في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ برئاسة كل من السيد رودولف أدادا، وزير الدولة ووزير الخارجية والفرانكفونية بالكونغو، والسيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار. وحضر الاجتماع وزراء من جمهورية جنوب أفريقيا، وغانا، وفرنسا، والنيجر. فضلا عن الممثل السامي للانتخابات في كوت ديفوار، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثلين عن بنن، وغينيا، ونيجيريا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي.

٢ - ونظر الفريق في التقرير السابع لفريق الوساطة. واستمع إلى بيان ألقاه رئيس الوزراء، الذي اصطحبه وزير الدولة المكلف بإعادة الإعمار وإعادة الإدماج، بشأن التقدم المحرز والصعوبات التي جرت مواجهتها في مجال تنفيذ خريطة الطريق. واستمع أيضا إلى تقرير الممثل السامي المعني بالانتخابات بشأن التقدم المحرز في عملية الانتخابات.

٣ - وأعرب الفريق عن تقديره لرئيس الوزراء للتدابير التي اتخذها أو يعتزم اتخاذها لتعزيز الزخم المتولد عن المشروع التجريبي لعقد جلسات للمحاكم المتنقلة للتجميع الأولي للمقاتلين في المعسكرات.

٤ - وأعرب الفريق عن عظيم تقديره لمبادرة رئيس الوزراء التي أطلقها في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بتكليف من البرلمانين السابقين بصفة خاصة بالقيام بمهام سلام ومصالحة. ويطالب الفريق بدفع أتعابهم بالكامل وبدون تمييز لكي يكرّسوا وقتهم بالكامل لمهام السلام والمصالحة حسبما ورد في بيان الفريق العامل الدولي المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/79، المرفق) عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥).

٥ - ورغم التقدم المحرز، لاحظ الفريق أنه قبل أربعة أشهر من الموعد النهائي الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) لإجراء الانتخابات، لا يزال يتعين اتخاذ تدابير ملموسة فيما يتعلق بالجوانب الحساسة من خريطة الطريق، ولا سيما حل الميليشيات ونزع أسلحتها، وإعادة نشر إدارة الدولة، والشروع في جميع أرجاء البلد في عمليات تحديد الهوية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعداد لعملية الانتخابات.

٦ - ويشدّد الفريق على أهمية تنفيذ عمليات تحديد الهوية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع أرجاء البلد دون تأخير، بغية التعجيل بعملية الانتخابات، بما فيها إعداد قوائم كاملة وموثوقة بأسماء الناحيين. ويشجع في هذا الصدد رئيس الوزراء على اتخاذ ما يلزم من تدابير لكفالة الاستئناف السريع لجلسات المحاكم المتنقلة وعقدتها في المواعيد المحددة.

٧ - ويعرب الفريق عن قلقه الشديد بشأن التأجيل المتكرر لبدء حل الميليشيات ونزع أسلحتها، مما قد يعرقل الأعمال التحضيرية لترفع أسلحة المقاتلين وتسريحهم. وفي هذا المجال، يناشد الفريق السلطات الوطنية المختصة بتعيين موعد محدد، وذلك بالتشاور مع قادة الميليشيات للشروع في عملية حل الميليشيات ونزع أسلحتها قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٨ - ويحيط الفريق علماً كذلك بالتزام الأطراف بإكمال التجميع الأولي للمقاتلين في المعسكرات في غضون أسبوعين ويرحب باستئناف الحوار بين رئيس أركان قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار ورئيس أركان القوات المسلحة للقوات الجديدة. ومع ذلك شدّد الفريق على عدم وجوب استخدام هذا الحوار كذريعة لإعادة فتح النقاش بشأن مسائل اتفقت الأطراف بشأنها بالفعل، وذلك حسبما ورد في الجدول الزمني الموقع في ياموسوكرو في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويحث رئيسي الأركان على إشراك القوى المحايدة إشراكاً وثيقاً في مناقشتهم بغية الانتهاء من إعداد جدول زمني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهو يتوقع ألا يعرقل الطرفان رصد التجميع الأولي للمقاتلين في المعسكرات وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتي يتعين على القوات المحايدة الاضطلاع بها.

٩ - ويعرب الفريق عن قلقه بشأن الوتيرة البطيئة لتوسيع نطاق أنشطة لجنة الانتخابات المستقلة واللجنة الوطنية للإشراف على عملية تحديد الهوية لتشمل جميع أرجاء البلد. ويطلب إلى رئيس الوزراء اتخاذ تدابير عاجلة لتخصيص موارد مناسبة في الميزانية بغية إعطاء زخم لعملية الانتخابات. ويشير الفريق إلى المسؤولية الخاصة للجنة الانتخابات المستقلة عن عملية الانتخابات بأسرها، وذلك حسبما أقرته اتفاقات بريتوريا. ويناشد بالحاح كافة الأطراف الإحجام عن القيام بأي عمل قد ينال من استقلالية لجنة الانتخابات المستقلة أو يهدد أمن أعضائها

١٠ - ويحذر الفريق مرة أخرى كل الذين يعرقلون أو يودون، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عرقلة تنفيذ خريطة الطريق. ويدعو لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والمنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) إلى اتخاذ التدابير المناسبة في حقهم.

١١ - وسوف يعقد الفريق اجتماعه المقبل يوم ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في كوت ديفوار.